

حرف الظاء

الظرف والمجرور

فيهما مباحث :

[٢٣٦] (الأول) : لا بد من تعلّقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول / بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه . فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجود قُدر .

مثال الأول والثاني : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾^(١) .

والثالث : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾^(٢) ؛ لأنه مؤول بمعبود .

والرابع : نحو فلان حاتم في قومه ، تعلّق بما في حاتم من معنى الجود .

ومثال المتعلّق بالمحذوف : ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً ﴾^(٣)

(١) الفاتحة / ٧ .

(٢) الزخرف / ٨٤ .

(٣) الأعراف / ٧٣ .

بتقدير : وأرسلنا، ولم يتقدّم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدلّ على ذلك .

وهل يتعلّقان بالفعل الناقص ؟ فيه خلاف .

الثاني : يستثني من قولنا : لا بدّ لحرف الجرّ من متعلّق ستة

أمور :

(١) أحدهما : الحرف الزائد كالباء ومِنْ في ﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾ هل من خالقٍ غير الله ﴿ (٢) ، وذلك لأن معنى التعلّق : الارتباط المعنوي . والأصل أن أفعلاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأُعِينت على ذلك بحروف الجرّ ، والزائد إنما دخل في الكلام تقويةً وتوكيداً ولم يدخل للربط .

الثاني والثالث : لعلّ ولولا عند من جرّيهما .

الرابع : رُبّ في قول الرّماني وابن طاهر .

الخامس : كاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور .

السادس : حرف الاستثناء وهو (خلا) و (عدا) و (حاشا) إذا خَفَضْنَ فإنهن لتنحية الفعل عمّا دَخَلْنَ عليه كما إن إلّا كذلك ، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم .

(١) النساء / ٧٩ .

(٢) فاطر / ٣ .

الثالث : يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع :

أن يقعا صفة نحو : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾^(١) أو حالاً نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زَيْتِهِ ﴾^(٢) أو صلة نحو : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾^(٣) أو خبراً نحو زيد عندك أو في الدار ، أو مثلاً : نحو : قولهم للمعرّس : بالرفاء والبنين بإضمام « أَعْرَسَتْ » ، أو يرفعا الاسم الظاهر نحو ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾^(٤) [٢٣٧] أعندك / زيد ، أو يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو : أيوم الجمعة صمت .

الثامن : القسم بغير الباء نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾^(٥) .
﴿ تَأْتِيهِ لَآكِيذُنَّ أَضْجَانُكُمْ ﴾^(٦)

الرابع : هل المتعلق الواجب الحذف فعلٌ أو وصف ؟
لاخلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة ، لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين .

واختلف في الخبر والصفة والحال ، فمن قَدَّرَ الفعل وهم

(١) البقرة / ١٩ .

(٢) القصص / ٧٩ .

(٣) الأنبياء / ١٩ ، وفي ط : « ولم من السموات » بإسقاط في ، تحريف .

(٤) إبراهيم / ١٠ .

(٥) الليل / ١ .

(٦) الأنبياء / ٥٧ .

الأكثرون؛ فلأنه الأصل في العمل ، ومن قَدَّر الوصف، فلأن الأصل في الثلاثة الأفراد .

وأما في الاشتغال فيقَدَّر بحسب المفسّر، فيقدر الفعل في نحو :
أيوم الجمعة يعتكف فيه ، والوصف في أيوم الجمعة أنت معتكف فيه .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : إذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلا بد لهما من عامل . واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو؟ فذهب بعضهم : إلى أن العامل المقدر فعل تقديره : استقر ، أو كان أو وُجد ، أو ثبت ، قالوا : لأن بنا حاجة إلى تقدير عامل ، وتقدير ما هو أصل في العمل وهو الفعل أولى من تقدير ما ليس بأصل .

قالوا : ولأنّ لنا موضعاً يجب فيه تقديرُ الظرف والمجرور بالفعل ، وهو ما إذا وقع الظرف والمجرور صلة ، لأن الصلة لا تكون مفرداً ، فإذا وجب هنا تقديره بالفعل ، فإن لم يكن في الخبر واجباً ، فلا أقلّ من رجحانه .

وذهب بعضهم : إلى أن العامل المقدر هنا اسم لا فعل تقديره : (كائن) أو (مستقر) أو موجود ، أو ثابت .

قالوا : لأن بنا حاجةً إلى جعل الظرف أو المجرور خبراً ، والأصل في الخبر المفرد ، فيقَدَّر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفرداً على ما هو الأصل في الخبر .

قالوا : ولأن لنا موضعاً يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد ، وهو ما إذا وقع الظرف أو المجرور بين أما وفائها نحو : أما عندك فزيد ، وأما في الدار فزيد ، فهنا يجب تقديره بالمفرد ، لأن أما وفاء ها لا يفصل بينهما بجمله . وإذا وجب تقديره هنا بالمفرد فلا أقل من الرجحان فيما إذا وقع خبراً ، وهو رأي ابن عصفور .

ويرجح هذا بأن تقديره بالفعل لزم في حال كونه غير خبر ، [٢٣٨] وتقديره بالمفرد لزم / في حال كونه خبراً ، فكان تقديره بالمفرد أولى .

قال : واعلم أنه على كل تقدير، سواء قلنا : العامل فيه فعل أو اسم ، أنا نعتقد أننا حذفنا ذلك العامل لما اعتزمنا أن الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور ، لا الاستقرار ؛ ولذلك التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل إلى الظرف والمجرور، واستتاره فيه ، ويبقى الضمير مرتفعاً بالظرف أو بالجار والمجرور كما كان مرتفعاً بذلك العامل لنيابة الظرف أو المجرور عن ذلك العامل ، ولا يجوز إظهار ذلك العامل حينئذ .

قال أبو علي : إظهار عامل الظرف شريعة منسوخة .

الخامس في كيفية تقديره : أما في القسم فتقديره : أقسم ، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به ، وأما في المثل فيقدر بحسب المعنى ، وأما في البواقي فيقدر كوناً مطلقاً ، وهو (كائن) أو (مستقر) أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال .

قال ابن هشام : وَيُقَدَّرُ كَانَ أَوْ اسْتَقَرَّ أَوْ وَصَفَهُمَا إِنْ أُرِيدَ الْمَضْيَ
هَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، وَقَدْ أَغْفَلُوهُ مَعَ قَوْلِهِمْ فِي نَحْوِ : ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا أَنَّ
التَّقْدِيرَ : إِذْ كَانَ إِنْ أُرِيدَ الْمَضْيَ ، وَإِذَا كَانَ إِنْ أُرِيدَ الْمُسْتَقْبَلُ وَلَا
فَرْقَ .

وَإِذَا جَهِلَ الْمَعْنَى قَدَّرَ الْوَصْفَ فَإِنَّهُ صَالِحٌ فِي الْأَزْمَنَةِ كُلِّهَا ، وَإِنْ
كَانَتْ حَقِيقَتُهُ الْحَالُ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ الْكُونِ الْخَاصِّ كَقَائِمٍ أَوْ جَالِسٍ
إِلَّا لِلدَّلِيلِ ، وَيَكُونُ الْحَذْفُ حِينَئِذٍ جَائِزًا لَا وَاجِبًا .

قال ابن هشام : وَتَوَهَّمَ جَمَاعَةٌ امْتِنَاعَ حَذْفِ الْكُونِ الْخَاصِّ .

وَيَبْطُلُ : أَنَا مُتَّفِقُونَ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ الْخَبَرِ عِنْدَ وَجُودِ الدَّلِيلِ ،
وَعَدَمِ وَجُودِ مَعْمُولٍ ، فَكَيْفَ يَكُونُ وَجُودُ الْمَعْمُولِ مَانِعًا مِنَ الْحَذْفِ مَعَ
أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ الدَّلِيلُ أَوْ مَقْوًى لِّلدَّلِيلِ ؟ وَاشْتِرَاطُ النُّحْوِينَ الْكُونِ
الْمُطْلَقِ إِنَّمَا هُوَ لَوْ جُوبِ الْحَذْفُ لَا لَجَوَازِهِ .

وَمَا خَرَجَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ ^(١) أَيْ
مُسْتَقْبَلَاتٍ . ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ ^(٢) ، الْآيَةُ ،
أَيْ تَقْتُلُ وَتُفْقَأُ ، وَتُصَلِّمُ ، وَتُقْلَعُ ، أَوْ مَقْتُولَةٌ ، وَمُفْقُوَّةٌ وَمُصْلُومَةٌ ،
وَمُقْلُوعَةٌ / .

[٢٣٩]

قال : وَيَلْزَمُ مِنْ قَدَرِ الْمُتَعَلِّقِ فِعْلًا أَنْ يَقْدَرَ مُؤَخَّرًا فِي جَمِيعِ

(١) الطلاق / ١ .

(٢) المائدة / ٤٥ .

المسائل ، لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدّم على المبتدأ ، قال : ومن هنا لا نحتاج الى ما ذكره ابن مالك وجماعة : أنه يتعين تقديره وصفاً بعد أمّا نحو : أمّا في الدار فزيدٌ ، وإذا الفجائية نحو : ﴿ إذا هُم مَكْرُ ﴾^(١) ؛ لأن إذا الفجائية لا يليها الفعل ، وأمّا لا يليها فعلٌ إلا مقروناً بحرف الشرط نحو : ﴿ فأما إن كان من المقرّبين ﴾^(٢) . قال : وهذا على ما بيّناه غير وارد ، لأن الفعل يقدر مؤخراً .

تنبيه

[عامل الظرف]

قال ابن النحاس في (التعليقة) : اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدّما على اسم إنّ ، فقال قوم : يقدر الاستقرار بعد اسم إنّ ، لثلاثا نكون قد فصلنا بين إنّ واسمها بغير الظرف والمجرور .

وقال قوم : لا ، بل نقدره قبل الظرف والمجرور ، ولا نعتدّ بهذا فصلاً ، لكونه لازم الإضمار ، ولا يجوز إظهاره .

السادس : في الفرق بين الظرف المستقرّ والظرف اللغو .

(١) يونس / ٢١ .

(٢) الواقعة / ٨٨ .

قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشف: ^(١) وفي (شرح المفصل) للأندلسي . قال الخوارزمي : في الظرف المُستَقَرَّ بفتح القاف كذا سماعنا في المفصل . وفي الكشف والمراد به المَوْضِع . ولفظ ابن السراج : إذا كان الظرف غَيْرَ محلِّ سماء الكوفيين الصِّفة الناقصة . وجعله البصريون لغواً . ويريدون بالمستقر ما كان خبراً محتاجاً إليه . وسُمِّي مستقراً لأنه يتعلّق بالاستقرار ، والاستقرار فيه فهو مُستَقَرٌّ فيه ، ثم حُذِفَ فيه اختصاراً ، وباللغو ما كان فضلة ، وسُمِّي لغواً ؛ لأنه لو حُذِفَ لكان الكلام مستغنياً لا حاجة إليه . انتهى .

السابع : إنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما ، فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو : كان في الدار أو عندك زيدٌ جالساً ، وفعل التعجب من المتعجب منه نحو : ما أحسن في الهيجاء لقاء زيدٍ ، وما أثبت عند الحرب زيدياً ، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو :

٢٠٨ = فلا تَلْحِنِي فِيهَا فَإِنْ بُحِبَّهَا أخاك مصابُّ القلبِ جَمُّ بِلَابِلُهُ ^(٢) / [٢٤٠]

(١) يعد قوله في حاشية الكشف نصّت المخطوطات على أن بعده بياض ، وقد حدّدت بعض النسخ هذا البياض الذي في الأصل بمقدار ثلاثة أسطر وبما يجدر ذكره أنه لا توجد إشارة في ط إلى هذا البياض .

(٢) من شواهد : سيويه ٢٨٠/١ ، وابن عقيل ١٣٠/١ ، والمغني ٧٧٣/٢ ، والخزانة ٥٧٢/٣ ، والعيني ٣٠٩/٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٦٩/ ، والأشموني ٢٧٢/١ ، والهمع والدرر رقم ٥٠٧ .

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله :

* ٢٠٩ = * أَبْعَدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً ^(١) *

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما نحو :

* ٢١٠ = * لِلَّهِ دَرٌّ - الْيَوْمَ - مَنْ لَامَهَا ^(٢) *

واشتريته بوالله درهم ، وهذا غلام والله زيد .

(١) تمامه :

* شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتوما *

من شواهد : المغنى ٧٧٣/٢ ، والعيني ٤٣٨/٢ ، وشرح شذور الذهب
٣٣٩/ والأشعري ٣٦/٢ ، والهمع والذرر رقم ٦١٩ ، وأوضح المسالك رقم
١٩٧

(٢) صدره :

* لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ *

نسب لعمر بن قميثة .

من شواهد : سيبويه ٩١/١ ، ٩٩ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والإنصاف
٤٣٢/٢ ، وابن يعيش ٤٦/٢ ، ١٩/٣ ، ٢٠ ، ٧٧ ، والخزانة ٢٤٧/٢ .
هذا ، وقد ذكر البغدادي في الخزانة أن الشاهد ثاني أبيات ثلاثة لعمر بن قميثة
وهي :

قَدْ سَأَلْتَنِي بِنْتُ عَمْرٍو عَنِ الْأَرْضِ الَّتِي تُنَكِّرُ أَعْلَامَهَا

لَمْ رَأَتْ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ (البيت)

تَذَكَّرْتُ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا

ثم قال البغدادي : « وساتيدما : جبل بين «ميا فارقين» ، و «سمرت» وانظر

الخلاف في معنى الشاهدين النحويين في الخزانة .

وبين إِذَنْ، ولن ومنصوبهما نحو :

٢١١ = * إِذَنْ وَاللّٰهُ نَرْمِيْهِمْ بِحَرْبٍ ^(١) * :

٢١٢ = لن ما رأيتُ أبا يزيدَ مُقاتِلًا أَدَعَ القِتَالَ وأشهدَ الهيجاءَ ^(٢)

وقدّموهما خبرين على الأسم في باب : إنَّ نحو: « إنَّ لدينا أنكالا » ^(٣) ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ ^(٤) .

ومعمولين للخبر في باب « ما » ، نحو :

٢١٣ = وما كُلٌّ مِّنْ وَّافٍ مِّنِّي أَنَا عَارِفٌ ^(٥) * .

(١) تمامه :

* تُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ *

من شواهد المغنى : ٧٧٤/٢ ، وشرح شذور الذهب / ٢٥٩ ، والتصريح ٢٣٥/٢ ، والأشُموني ٢٨٩/٣ ، وقد نسب هذا الشاهد لحسان بن ثابت وأنظر الهمع والدرر رقم ١٠١٠ .

(٢) من شواهد : المغنى ٣١٣/١ ، ٥٨٤/٢ ، ٧٧٤ ؛ والمقرب ٢٦٢/١ والأشُموني ٢٨٤/٣ .

(٣) المزمّل / ١٢ .

(٤) آل عمران / ١٣ وغيرها .

(٥) صدره :

* وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنَى *

من شواهد : سيويه ٣٦/١ ، ٧٣ ، وشرح شذور الذهب / ١٧٣ ، والمغنى ٧٧٤/٢ . والعيني ٩٨/٢ ، والتصريح ١٩٨/١ ، والأشُموني ٢٤٩/١ .

وما في الدار زيد جالساً ، وصلة آل نحو : ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾^(١) ، وعلى الفعل المنفي (بما) نحو :

٢١٤ = ﴿ ونَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا ﴾^(٢) *

وعلى إن معمولاً لخبرها ، نحو : أما ، بعد فإني أفعل كذا ، كذا ، وعلى العامل المعنوي في قولهم : أَكَلْتُ يَوْمَ لِكَ ثَوْبٌ :

وقال الخفاف في شرح (الإيضاح) : الظرف والمجرور اتسع فيهما ، ووجه ذلك : أن جميع الأفعال ، وما كان على معانيها يدل على الزمان والمكان دلالة قائمة ، وإن لم يذكر ، فإذا ذُكِرَ فعلى التأكيد ، وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغني عنه أو في حكمه ، فكأنك إذا فصلت بظرف أو مجرور لم تفصل بشيء .

فائدة

[خبر (لا) لا يلفظ به إلا أن يكون ظرفاً]

قال الجزولي : بنو تميم لا تلفظ بخير « لا » إلا أن يكون ظرفاً .

(١) يوسف / ٢٠ .

(٢) تمامه :

* فُتِّبَتِ الْأَقْدَامُ إِنْ لَا قِينَا *

ونسب هذا الشاهد لعبد الله بن رواحة الصحابي .

من شواهد : المغني ١/ ١٠٣ ، ٢٩٨ ، ٣٥١ ، ٥٩٤/٢ ، ٧٧٤ .

قال الشلوبين : هذا استثناء طريف لا أعلمه عن أحد ، ولا نقله أحد ، ولا أدري من أين نقله ، وإن كان له وجهٌ من اتساعهم في الظُروف ما لم يتسع به في غيرها، ولكنه غير منقول ، وهذا ليس موضع القياس لأنه اتساع ، والاتساع إنما هو منقول .

الثامن : في (تذكرة ابن الصائغ) : قال نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : وينبغي أن يكون الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة أو صلة : كمررت برجل أو بالذي معه صقر ، لما بين الصّفة والصلة من المناسبة لا يكونان إلّا بالفعل أو المشتق منه ، فأما الخبر والحال كزيد في الدار أبوه / ومررت بزيد في الدار أبوه، فإنه يجوز في [٢٤١] الأب الابتداء والفاعلية ، كونه فاعلاً ؛ لأنه يرفع الضمير كاسم الفاعل بل أقوى عند أبي عليّ ، وكونه مبتدأ ، لأن اسم الفاعل نفسه يصحّ فيه ذلك كزيد قائم أبوه ، على أن أبا عليّ جعل الجميع شيئاً واحداً، ولم يفرق بين الصّفة والخبر والحال، لأنه يجعل الظرف إذا اعتمد مقدراً بالفعل دون الاسم، وكذا ينبغي أن يكون قياساً ، وأما ابن جنّي فلا يرى ذلك إلّا في الصّفة والصلة، وهو الظاهر من كلام سيّويه .

(١) هو عليّ بن عبد الصّمد بن محمد بن مفرّج أبو الحسن ، ولد بالقاهرة سنة ٥٥٧ ومات بها يوم السبت الثاني عشر جمادي الأولى سنة ٦٣٣ هـ انظر البغية ١٧٥/٢ .